

الإخوان والنظام المصري: امتحان الانتخابات البرلمانية شرط العبور السياسي!

حسام تمام*

الانتخابات البرلمانية التي ستجري هذا العام محطة بالغة الأهمية في مستقبل الحياة السياسية في مصر. وإذا كانت الانتخابات السابقة (2005) كرست اقتسام الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين المعارضة، والمحجوبة عن الشرعية، للمشهد السياسي على حساب سائر الأحزاب السياسية، فإن الانتخابات القادمة تؤشر إلى إمكانية حدوث تغييرات جديدة وجذرية، مع اتجاه النظام لإبعاد الإخوان من المشهد تماما ضمناً للتحكم في الانتخابات الرئاسية القادمة (2011)، التي ستكون حاسمة في مسار الدولة المصرية ومستقبلها، وهو ما يمكن أن يغطى بعودة "شكلية" للحياة الحزبية.

ولا يمكن تفسير الضربة التي وجهها النظام أخيراً إلى تنظيم الإخوان، بُعيد انتخاب مجلس الشورى فيه، سوى بأنها تميل إلى تجريد الجماعة من طابع الشرعية الواقعية التي اكتسبتها خلال العقود الماضية، للانتقال بها من مربع الجماعات المحجوبة عن الشرعية إلى مربع الجماعات الخارجة عن الشرعية. في هذه الحالة فإن إصرار الإخوان على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة سيكون بمثابة اختبار حقيقي لمدى ثبات التغييرات التي حصلت داخل الجماعة في السنوات الثلاث الأخيرة، بمواجهة التراث الممتد المكتسب في ساحة العمل العام منذ عقود.

وإذا كان النظام قد حسم سيطرته التامة على المحليات ومجلس الشورى (الغرفة الثانية)، فإن التحدي الأكبر بالنسبة له هو ضمان سيطرة تامة على البرلمان كوسيلة وحيدة لتحكمه المطلق في الانتخابات الرئاسية، سواء في تحديد المرشحين المحتملين أو احتمالات فوزهم، خصوصا بعد أن تعاضمت إمكانية بناء تحالفات سياسية واسعة للاتفاق على مرشح له قبول شعبي من جهة، وقبول من مجمل الحركة السياسية، وهو ما تأكد بعد دخول أسماء مهمة ووزانة سباق الترشيحات، في مقدمتها محمد البرادعي، الرئيس السابق للهيئة الدولية للطاقة الذرية، ما قد يفتح الباب لتأثير الإخوان أو القوى السياسية، غير الشرعية بنظر الدولة، في اختيار الرئيس القادم لمصر.

ولا تقل الانتخابات البرلمانية أهمية لجماعة الإخوان المسلمين نفسها. فالجماعة التي كانت قد نجحت في الانتخابات السابقة في تكريس وضعها كأكثر قوة سياسية معارضة للنظام، تواجه تحديا خطيرا يتمثل ليس فقط في وضعية الحظر القانوني التي لم تفلح، كما لم تسع جديا الى تغييرها، وهو ما جعلها في مواجهة سؤال وجودي يتصل بمدى إمكانية استمرارها في الحياة السياسية كقوة أمر واقع معترف بها ولكنها ممنوعة قانونا، في مفارقة صارخة. إذ حازت الجماعة في آخر انتخابات على أكثر من عشرة أضعاف ما حصلت عليه الأحزاب السياسية المعارضة مجتمعة من مقاعد البرلمان. وتؤكد كل المؤشرات على أن التغييرات التي تجري على الأرض تمهد لاستبعادها تماما من الحياة السياسية وعدم السماح لها بالمشاركة والتأثير، بعدما كانت التوقعات تسير في اتجاه السعي لصيغة إدماج تتوافق بينها وبين طبيعة النظام السياسي المصري.

فإما تعبر الجماعة مع الانتخابات القادمة إلى تأسيس وجود حاسم في الحياة السياسية يصعب معه تجاهلها، أو تصبح تلك الانتخابات بوابة خروج الجماعة من الحياة السياسية لأمد بعيد. فإذا كان حصولها على 20% من مقاعد البرلمان لم يوفر لها

ليس من المبالغة القول أن الانتخابات البرلمانية التي ستشهدها مصر العام الجاري، 2010، استثنائية، وربما تكون الأهم في تاريخ مصر المعاصر، لأنها ستترك بصماتها على مجمل الحياة السياسية، وربما على الدولة المصرية بأكملها.

أحد وجوه أهمية هذه الانتخابات أنه يفترض بها أن تؤكد أو تعيد تحديد شكل البرلمان القادم، والقوى المتحكمة فيه، بعد أن كانت قد تعرضت تركيبته لتغييرات مهمة في آخر انتخابات (2005) من حيث تراجع أو حتى تآكل الأحزاب السياسية، بما فيها الكبيرة والتاريخية، مثل الوفد والتجمع والناصري، التي لم تتجاوز حصتها ثمان مقاعد من أصل 450 مقعدا، أو من حيث الصعود الكبير لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة قانونا، والتي حازت 88 مقعدا تمثل نحو 20% من مقاعد البرلمان، وتكريس وضعها كأكثر قوة سياسية معارضة صارت تتقاسم والحزب الحاكم واجهة المشهد السياسي في مصر دون معارضة.

ليس ذلك فحسب، بل تتمثل أهمية هذه الانتخابات بشكل أساس في دورها في الانتخابات الرئاسية القادمة (2011 في مصر التي ينتمي النظام فيها إلى نمط الجمهوريات الرئاسية حيث تتركز معظم السلطات في يد رئيس الجمهورية. ووفق التعديلات الدستورية الأخيرة (2007)، فإن أي مرشح من خارج الأحزاب للانتخابات الرئاسية سيكون بحاجة إلى تأييد 250 عضوا من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، منها على الأقل 65 عضوا من مجلس الشعب. ومن ثم، يسعى النظام لضمان أن تركيبة المجلس النيابي القادم لن تسمح للإخوان بشكل خاص بممارسة أي تأثير، خاصة مع ضعف أي إمكانية لتأثير حقيقي للأحزاب، حيث لا يحق لأي منها تقديم مرشح للانتخابات ما دامت لا تحوز 5% من عضوية مجلسي الشعب والشورى على الأقل، وهو ما لم يتحقق في الانتخابات الماضية ومن غير المتوقع تحقيقه!

كان قد اختطها سيد قطب المنظر الأول وربما الوحيد داخل الجماعة.

لقد كان دخول الجماعة ساحة العمل العام نتاجا بنيويا وفكريا لهذين العاملين، بحيث ستظهر نتائج الاستراتيجية الانتخابية الجديدة على مستويين أيضا: في بنية الجماعة، وفيما يمكننا تسميته بالتحول الفكري الذي كان يعقب الوقائع على الأرض في غالب الأحيان. فعلى المستوى البنيوي، يمكن الحديث فعلا عن ظهور تيارين كبيرين يقتسمان الجماعة: الأول تيار العمل العام (المنفتح أو الإصلاحى) الذي تكون في فضاء العمل الطلابي والنقابي والسياسي المفتوح، وهو المعروف بالتيار "الإصلاحى"، والثاني هو تيار العمل التنظيمي الذي يدير البناء التنظيمي للجماعة ويمسك بمفاصلها، وهو تيار يوصف بـ"المحافظ". على مستوى الأفكار، سنلاحظ كيف اختارت الجماعة لنفسها فعلا مربع الجماعات السياسية المجتمعية بحيث نأت بنفسها عن استخدام العنف كوسيلة للتغيير، بل واتجهت إلى بناء شرعية واقعية كانت في كثير من الأحيان تتعالى على أهمية الشرعية القانونية التي لم يفلح الإخوان في الحصول عليها رغم نجاحهم الانتخابي.

سياق النظام

لكن سياق المشاركات الذي كان يخضع للشد والجذب من فترة لأخرى تغير وتعذلت وجهته، ربما نهائيا، مع بداية العام 2007. كانت بداية التغيير مع التعديلات الدستورية التي استهدفت بوضوح استبعاد الإخوان من الحضور السياسي مستقبلا بالتأكيد على منع تأسيس أحزاب ذات صبغة دينية أو توظيف شعارات دينية، وتعزيز الحضور الحزبي في الانتخابات على حساب صيغة الترشح الفردي التي كانت بوابة الإخوان المفضلة، وأحيانا الوحيدة، للمشاركة في الانتخابات في ظل عدم وجود حزب سياسي لهم، فضلا عن إلغاء الإشراف القضائي الذي كان أهم ضمانة لنزاهة الانتخابات. ثم جاءت انتخابات التجديد في مجلس الشورى (2007)

الحصول على الشرعية القانونية، فإن ذلك يؤشر إلى أن بناءها السابق من دون استثمار قانوني كان أقرب لحمل خارج الرحم! ففي غياب أحزاب سياسية قوية، تحولت الوضعية إلى منافسة ثنائية بين النظام والإخوان يوشك أن ينقلب إلى صراع أشبه بمعادلة صفرية، حيث واحدهما يلغي الآخر.

لا يمثل الموقف الإخواني من المشاركة في العمل العام ظرفا استثنائيا ارتبط بإرادة الجماعة ذاتها فقط، بقدر ما هو أيضا، وفي جزء كبير منه، نتاج للتحولات الممتدة التي تشهدها الجماعة في تفاعلها مع أحداث ومستجدات الساحة السياسية. وتقع المشاركة في الانتخابات على رأس المواقف الإخوانية العامة من الحياة السياسية، إذ لم يعد الأمر يتعلق منذ نهاية السبعينيات بمدى وجود الرغبة لدى الإخوان بقدر ما صار متعلقا بطبيعة الفرص التي يتيحها النظام للإخوان وفق قواعد اللعبة السياسية التي يحددها مسبقا.

سياق المشاركة

المشاركة الانتخابية للإخوان لها فعلا تاريخ ممتد تلوح فيه استراتيجيات متعددة اتبعتها الجماعة للوصول إلى المنافذ السياسية المتاحة، بدءاً بانتخابات 1984 و1987 التي تشكل مرحلة مفصلية، تبتعتها جهود الإخوان للسيطرة على النقابات المهنية. ولا يمكن اعتبار هذه المرحلة مفصلية سوى عبر الإشارة إلى بداية التغيير الذي عرفه التنظيم بفعل الدماء الجديدة التي ضخنت فيه بعد انضمام ما بات يعرف لاحقا بـ"تيار العمل العام" الذي ينتمي في مجمله لجيل السبعينيات، وهو الجيل الذي أنشأ الجماعة الإسلامية في حرم الجامعات المصرية، بحيث دخل الطلبة الذين أسسوها ميدان التنافس النقابي المهني وأحبوا فكرة المشاركة من داخل النظام كما كان قد دشنها أول مرة مرشد الجماعة الأول حسن البناء، وبعد أن كانت جهود الجماعة قد ركزت، عقب خروج كوارها من السجن، على النأي بنفسها عن تداعيات انتشار الأفكار الانعزالية في مواجهة الدولة والمجتمع، كما

يعني أن النظام سيسعى إلى ضمان تركيبة للبرلمان الجديد بما يحول دون حصول الإخوان على ما قد يؤهلهم ليصبحوا مصدر تحالف محتمل، لا سيما بعد أن أعلن المرشد الجديد للجماعة استعداده للتحالف مع القوى السياسية والاجتماعية والثقافية (كما كان الحال مع مبادرة التحالف التي طرحتها الجماعة في آذار/ مارس 2004، والتي انتهت كما هو معروف إلى تشكيل "الجبهة الوطنية للتغيير" التي شاركت فيها أحزاب المعارضة الرئيسية ومعها حركة كفاية). وهذا التحالف لو قام، قد يساعد على ترشيح محتمل للانتخابات الرئاسية وفقا للشروط التي وضعتها التعديلات الدستورية. وهذا هو ثانياً مصدر التهديد الكامن بالنسبة للنظام.

سياق الوضع الداخلي

باستثناء مرحلة الجمود السياسي التي شهدتها الفترة من 1995 (تاريخ انطلاق حملة الاعتقالات والمحاكمات العسكرية تجاه الإخوان) وسنة 2005 (تاريخ أهم انتخابات برلمانية شاركت فيها الجماعة)، فإن تيارى الحركة سيتمظهران بقوة خلال السنوات الخمس الماضية وسيشهدان منرجا واضحا وحاسما في خلال انتخابات مكتب الإرشاد وانتخاب المرشد العام التي جرت أواخر سنة 2009، بحيث انتهى الأمر إلى إبعاد الرموز الإصلاحية داخل الجماعة لصالح القابضين على مفاصل التنظيم. وهو تطور متوقع بالنظر إلى سياق الإصلاحات الدستورية التي تبناها النظام السياسي والتي بدا من خلالها أن مستقبل الإخوان في الحصول على مقاعد كافية داخل البرلمان قد تقلصت.

ولم تكن التفاعلات بين جناحي الجماعة (التنظيمي المحافظ والإصلاحي المنفتح) وليدة الانتخابات الداخلية الأخيرة فحسب، التي أسفرت عن اختيار المرشد الثامن للإخوان من تيار ينسب إلى ما يعرف بالاتجاه القطبي (نسبة لأفكار سيد قطب المتشددة)، وسيطرة صقور الجماعة على مكتب الإرشاد، بل من الممكن الجزم بان هذه الانتخابات كانت تكريسا

إشارة إلى المنع التام لفكرة تكرار سيناريو مجلس الشعب، وبعدها كانت الانتخابات المحلية (2008) رسالة نهائية بأن لا مكان للإخوان في المشهد السياسي. وكان استمرار الاعتقالات والمحاكمات العسكرية وتصفية المؤسسات الاقتصادية التي تدعم الجماعة والحملات الإعلامية التي سبقت ذلك وصاحبته منذ بداية العام 2007، إيذانا بأن التحضير للمرحلة التي نعيشها الآن كان قد بدأ مبكرا.

وبالفعل، فالتعديلات التي مست العديد من مواد الدستور بدءاً بالمادة المتعلقة بانتخاب الرئيس ووصولاً إلى تلك الخاصة بالنظام الانتخابي، انتهت إلى تكريس أهمية خاصة للانتخابات البرلمانية القادمة التي سيتحدد بناء عليها من سيتولى منصب رئيس الجمهورية. لم يعد ممكنا بالنسبة للنظام أن يسمح بتكرار سيناريو انتخابات 2005 لسببين رئيسيين: أولاً لأن حالة الاستقطاب السياسي كانت بالغة الكلفة بالنظر إلى ما شهدته الجماعة من نشاط إعلامي وظهور علني، قدمها بشكل الجماعة القوية اجتماعياً ومجتمعياً والقوة المعارضة الأولى سياسياً. ثانياً لأن السياق الذي كان ملائماً لهذا السيناريو قد ولى مع تراجع فترة حمى التغيير التي اجتاحت مصر والمنطقة عموماً. وهي الفترة التي ارتبطت بشكل واضح بصعود الإخوان المسلمين كأكثر القوى الإسلامية الراحبة من مسلسل الانفتاح السياسي بعد 2004. وهو سياق له ارتباط واضح بتوازنات دولية محددة وانطلاق مشاريع "الإصلاح الشرق أوسطية"، بحيث حدث تغير لافت صب باتجاه التخفيف من رفض الدوائر السياسية الغربية للحركات الإسلامية، فأصبحت أكثر قبولاً لفكرة التعامل معها بل وإدماجها في النظم السياسية لدولها. إذاً، التخويف من الإخوان لم يعد كافياً لمحاصرة الحضور السياسي للجماعة العتيدة، وما صاحب هذا الحضور من تطور في الخطاب والممارسة، الشيء الذي صار فعلاً مصدر تهديد واضح للنظام.

من جهة ثانية، يمكن ملاحظة أن التعديلات ستمس إلى حد كبير هيكلية الحياة الحزبية في مصر. وهو ما

على احتواء التوجهات الإصلاحية للعريان الذي يبدو دائما أقرب للتفاهات.

سياق العلاقة الجديدة

تسير سلسلة الضربات التي يوجهها النظام الى الإخوان وفق استراتيجية واضحة تستهدف إضعاف الجماعة في المراحل المفصلية. ربما كانت حملة الاعتقالات والمحاکمات العسكرية الأولى التي تعرضت لها الجماعة في منتصف التسعينيات نتاجا متوقعا لما بات يعرف ب"قضية سلسبيل" في نهاية سنة 1992، والتي أرخت لتحول نوعي في العلاقة بين الحركة والنظام، بحيث انتقلت سمة التفاعلات بينهما من المهادنة إلى المواجهة الدائمة، لكن المتدرجة والمحدودة أحيانا، بحسب السياقات المحيطة. لكنها تشترك في نقطتين هامتين: أولاً الرغبة في سحب كل المكتسبات الاخوانية وغلغ مساحات الحضور والانتشار التي تحققت الجماعة، وهو ما يفسر استهداف النظام لاحقا لقواها الاقتصادية ومحاصرة مصادر تمويل التنظيم عبر اعتقال ثم سجن اكبر رجال الأعمال المنتسبين إلى الجماعة، على نحو ما أصاب الرجل الثاني في التنظيم المهندس خيرت الشاطر وشريكه حسن مالك في أيار/ مايو 2008. وثانياً أن الضربات الموجهة للإخوان لا تحفل كثيراً بالسياق الدولي بقدر ما تركز على مناطق النفوذ التي تتوسع ضمنها الجماعة ومدى علاقتها بتطور النظام السياسي، وان كان يحدث بين الأمرين تزامن أحيانا، كما خلال الانتخابات الأخيرة (2005).

يمكن أن يكون الملمح الأبرز للمواجهة الحالية (2010) هو طبيعة الشخصيات الاخوانية التي استهدفتها الحملة، والتي تنتمي إلى صفوف القيادات العليا في الجماعة داخل مكتب الإرشاد (وعددتهم ثلاثة)، بما فيهم نائب المرشد العام محمود عزت. ولا توازيها في الحجم تقريبا سوى الضربة التي طالت النائب الثاني للمرشد المهندس خيرت الشاطر سنة 2007. لكن الإصرار على استهداف قيادات تنظيمية بعينها، وان كان بينها العريان، تشير الى

وترسيما لتطورات سابقة كانت قد بدأت داخل صفوف الحركة منذ تزايد حضور الرموز الإصلاحية الإعلامي ونزولهم الكثيف إلى ساحة التفاعل مع الحساسيات السياسية والثقافية. ما حدث هو أن مسار الانتخابات الداخلية رفع الجدل الدائر في صفوف الإخوان إلى حالة من العن بدت غير مسبوقه.

لقد بدا أن هذا الجدل كان قد عرف أوج مراحل مع صدور البرنامج السياسي للإخوان المسلمين سنة 2007. اعتبر البرنامج رد فعل إخواني مناسب للمرحلة التي شهدت انطلاق الحديث حول الإصلاح السياسي في مصر ودور الإخوان المفترض فيه، إلى جانب أنه أوضح رغبة الجماعة، أو على الأقل عدم ممانعتها، في التحول إلى حزب سياسي مرخص له، مع ما يترتب على ذلك من قبول بقواعد اللعبة السياسية، وهو البرنامج الذي بدا واضحا انه يعكس حضور التيار الإصلاحي بقوة، واستفادته من سياق الربيع الذي عاشته البلاد بين سنوات 2004 و2006. لكن اللمسات النهائية فيه والإخراج النهائي له أثبت أن القرار في المراحل المفصلية هو بيد التيار المحافظ، بحيث أبدى التنظيم تمسكه بالتوجه الاخواني العام الذي يحظر على المرأة وعلى الأقباط تولي منصب رئاسة الجمهورية، ويطالب برقابة دينية على أداء الهيئة التشريعية. وهي النقاط الرئيسية التي ظلت محل انتقاد منذ طرح الإخوان مشروع البرنامج. واستمرت محاصرة التيار الإصلاحي في مؤسسات الإخوان أيضا، حيث شهدت الجماعة في الانتخابات التي جرت في منتصف سنة 2008 تصدر رموز التيار التنظيمي لانتخابات مجلس الشورى ناهيك عن تصعيد خمسة أعضاء جدد الى مكتب الإرشاد، كانوا كلهم من التيار التنظيمي المحافظ. وسينتهي مسار إعادة ترتيب البيت الاخواني خلال الانتخابات الداخلية في كانون الأول/ ديسمبر 2009، والتي عزلت التيار الإصلاحي تماما بعد أن خرج من مكتب الإرشاد أهم رموزه، عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب، وإن اضطر التيار التنظيمي لتصعيد العريان كحل، مرة لامتصاص ردة الفعل المعارضة، ومرة لقدرته

ولا يمكن تفسير هذه الضربة بالتالي سوى بأنها تميل الى تجريد الجماعة من طابع الشرعية الواقعية التي اكتسبتها خلال العقود الماضية، والانتقال بها من مربع الجماعات المحجوبة عن الشرعية إلى مربع الجماعات الخارجة عن الشرعية. في هذه الحالة، فإن إصرار الإخوان على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة سيكون بمثابة اختبار حقيقي لمدى ثبات التغييرات التي حصلت داخل الجماعة في السنوات الثلاث الأخيرة في مواجهة التراث الممتد المكتسب في ساحة العمل العام منذ عقود.

يمكن المجادلة بالقول أن التطورات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ليست مجرد رأس جبل الجليد الذي يتمظهر في صورة صعود هذا الجدل الإخواني الداخلي الذي ظهر على السطح. لقد جرت مياه كثيرة في نهر الممارسة السياسية الإخوانية، تجعل من فكرة التفريط في المكاسب التي حققتها الجماعة على الأرض أمراً مستبعداً، حتى في حالة إمساك تيار التنظيم بمفاصل الجماعة. بل المفترض أن الحركة الإخوانية تسير وفق منطق المد والجزر الذي يرتبط بالسياق السياسي والمجتمعي. فالحركة تتأرجح بين الظهور بصورة الحزب السياسي الساعي إلى الحصول على الشرعية القانونية في سياقات الانفتاح، وتميل من جهة ثانية إلى العودة إلى نمط الجماعات السلطانية التي تفضل الحفاظ على الوضع الراهن طالما يحول دون الوصول إلى حالة الفتنة التي تهدد مكاسب الجماعة والنظام على حد سواء. وفي هذه الحالة يمكن القول أن خيار التواجد في قلب النظام السياسي والعمل من داخله هو خيار مبدئي، لكنه سيحدد بما تملكه الجماعة من إمكانات لامتناهات لإفرازات المرحلة الراهنة، سواء ما تعلق منها بنتائج التطورات التي هزت الصف الداخلي، أو ما تعلق منها بإستراتيجية التحجيم التي سيتبعها النظام الى حين إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة.

استمرارية في إستراتيجية النظام التي تستهدف إحداث هزات تنظيمية متواترة داخل التنظيم، لا تصل إلى حدود المخاطرة بالتهديد بانشقاقه أو بانكفائه تماماً، تمهيدا لمرحلة التغيير المرتقبة عقب الانتخابات البرلمانية القادمة.

نقطة الاختلاف الأكثر أهمية هي إذن في نمط رد فعل النظام الذي يكاد يوازي فعل الجماعة السابق. فالحضور العلني والإعلامي الكثيف للجماعة، والأضواء التي بات الإخوان يستثمرونها للتعبير عن مواقفهم من قضايا الساحة السياسية المصرية (بما فيها قضية فلسطين)، جعلت الضربة بحجم الكلفة المتوقعة، لا سيما منذ تاريخ إجراء الانتخابات الداخلية للإخوان التي شهدت أكبر تغطية إعلامية في تاريخ الحركة. إضافة إلى ما أعلنه المرشد الجديد في حفل التنصيب من إشارات الى الرغبة في التحالف مع مختلف القوى والأطراف السياسية على الساحة. لقد جاءت طبيعة المواجهة الحالية أشبه بمسألة وجود، وان لم تصل إلى مرحلة الاستئصال. فالنظام يعرف أن كلفة استئصال الجماعة ستكون بالغة، في غياب بديل مجتمعي يوازيها، ناهيك عن غياب مشروع سياسي ممكن بدونها. وفي هذا الحالة، فإن الضربة تستهدف محاصرة الوجود المجتمعي برمته، وهو وجود لا يضاويه من حيث الأهمية سوى مصير النظام نفسه الذي يقف على عتبة انتخابات رئاسية ستحدد إلى درجة لا يستهان بها مستقبل نظام يقوم على مركزية منصب رئيس الجمهورية. نمط مواجهة بهذه الجدة يفسر لما اتجهت الاتهامات الموجهة للإخوان هذه المرة نحو استحضر الخبرة التاريخية في العلاقة مع الحركة الإسلامية المصرية، ونعني بها المفردات المتعلقة بالعنف والتكفير والتأمر على النظام واستدعاء نموذج التنظيم الخاص والسري والفكر القطبي...وهي مفردات لها علاقة مباشرة بالمرحلة الناصرية، حيث وقعت أكبر حملة استئصالية للجماعة التي اعتبرت مصدر تهديد لنظام الثورة الوليد.